الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/69
23 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة التاسعة

جنيف، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك متابعة مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

وفقاً للفقرة ١٠ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بسير عمل آلية الأونكتاد الحكومية الدولية والتي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية لدى إجراء استعراض منتصف المدة في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢)، تقدم أمانة الأونكتاد رفق هذا تقريراً مرحلياً عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والموجهة إلى الأمانة في الدورة الثامنة للجنة (المعقودة في الفترة من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤). وتُستنسخ في النص المطبوع بخط مائل التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة.

المحتويات

الفرع		الصفحة
أولاً	الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية	٣
ثانياً	السلع الأساسية	٧
ثالثاً	متابعة برنامج عمل الدوحة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	١١
رابعاً	تجارة الخدمات	١٧
خامساً	الأفضليات، والتجارة بين بلدان الجنوب، والاتفاقات التجارية الإقليمية والعالمية	١٩
سادساً	التعاون مع المنظمات الأخرى	٢١

أولاً – الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية

ينبغي للأونكتاد أن يواصل ما يقوم به من تحليل للسياسات الموجهة وجهة إنمائية، وبناء الثقة وتوافق الآراء، وتبادل الخبرات والمعلومات، وأنشطة تنمية القدرات، مع التركيز على عدة أمور منها الشروط التي تواجهها صادرات البلدان النامية، بما فيها صادراتها السلعية، في ما يتعلق بدخول الأسواق والوصول إلى الأسواق[1]. وينبغي للأونكتاد، عند القيام بذلك، أن يأخذ في الاعتبار، كلما كان ذلك مناسباً، الأعمال والخبرات الفنية المتاحة بالفعل. وينبغي له أن يبحث الحواجز التعريفية وغير التعريفية، بما في ذلك الحواجز التقنية وغيرها من شروط دخول الأسواق، مثل التدابير المطبقة وراء الحدود، والتي تشكل عقبات أمام التجارة الدولية، مع توجيه اهتمام خاص إلى تلك الشروط التي تؤثر في صادرات البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل أعماله، بالاشتراك مع وكالات دولية أخرى، كلما كان ذلك مناسباً، بشأن العوامل التي تشكل القدرة التنافسية للبلدان النامية، بما في ذلك هياكل السوق الدولية والممارسات المانعة للمنافسة.

١- *الإجراء*: في سياق عقد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر وأسبوع ريو المعني بالتجارة الذي نُظمّ تمهيداً لعقد المؤتمر[2]، نظمت الأمانة محفلاً على مستوى الخبراء بشأن *القدرة التنافسية التصديرية للبلدان النامية*، وقدمت ورقة معلومات أساسية حول موضوع "أداء التصدير والعوامل المحددة له: قيود العرض والطلب"[3]. وقد تم بحث الجوانب الرئيسية التالية للسياسة العامة ذات الصلة بالقدرة التنافسية التصديرية: كيفية زيادة القدرة التوريدية، وكيفية تحقيق قدر أكبر من التنويع من خلال القيمة المضافة، وشروط الوصول/الدخول إلى الأسواق. وهذه تتأثر بعوامل داخلية وخارجية تتفاوت أهميتها النسبية في ما بين البلدان والقطاعات. وقد شدد المحفل على أهمية تهيئة مناخ استثماري جيد واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه وجهة إنمائية؛ وبناء القدرة التوريدية والقدرة التنافسية من خلال الأخذ بسياسات سليمة وداعمة على المستويين الكلي والقطاعي ومستوى المؤسسات؛ وإدماج الأهداف العامة والخاصة ضمن إطار عام موجه نحو تعزيز التنمية وذلك من خلال تعزيز التعاون الحقيقي بين الجهات صاحبة المصلحة؛ وإدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي إدارة فعالة. ومن الدروس الهامة المستخلصة من التجارب الناجحة ما يتمثل في الحاجة إلى قيام البلدان النامية نفسها باعتماد الخيارات الاستراتيجية المناسبة على صعيد السياسة العامة بالاستناد إلى تقييم واقعي للميزة النسبية، الفعلية والمحتملة، التي يتمتع بها كل بلد من البلدان، لا في كل قطاع فحسب وإنما أيضاً في سلسلة القيمة المضافة بأكملها. كما أن المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية تتيح فرصة هامة لمعالجة عدد من القضايا الرئيسية في مجال الوصول إلى الأسواق، وهي قضايا ذات صلة بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة.

٢- وقد تم في الجلسة التفاعلية للأونكتاد الحادي عشر بشأن موضوع "*خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات الرامية إلى دعم القدرة التنافسية للبلدان النامية في القطاعات الأكثر دينامية في التجارة الدولية*" إجراء مداولات حول كيفية تحسين القدرة على تحقيق مكاسب إنمائية من التجارة من خلال تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية في مجالي الإنتاج وتوريد الصادرات، وتحسين شروط الوصول والدخول إلى الأسواق التي تشكل أسواقاً رئيسية للبلدان النامية، وتعزيز مشاركة هذه البلدان في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية. وقد ظهر رأي مشترك مفاده أن الوصول إلى الأسواق ودخولها هما شرطان من الضروري تلبيتهما لكي تتمكن البلدان النامية من جني المكاسب من خلال التجارة. إلا أن ضمان تحقيق هذه المكاسب يتوقف أيضاً على طائفة من العوامل الخارجية والمحلية التي تؤثر في مشاركة البلدان النامية، وبخاصة في القطاعات الدينامية والجديدة. وقد قدمت الأمانة مذكرة معلومات أساسية[4] من أجل المناقشات.

٣- وتواصل الأمانة تطوير برامج محوسبة وقواعد بيانات توفر معلومات حول تدابير مراقبة التجارة التي تؤثر في وصول ودخول صادرات البلدان النامية، بصفة خاصة، إلى الأسواق، وتنمية القدرات اللازمة لإجراء تحليلات لآثار المفاوضات التجارية، بما في ذلك الآثار على القدرة التنافسية. وقد قامت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة بتوفير المزيد من التمويل *لنموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية* (ATPSM) (انظر الإطار ١) وذلك من أجل إدخال المزيد من التحسينات، بما في ذلك تطوير النموذج ونشره. فالمفاوضات الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، مثلاً، قد ركزت مؤخراً على اعتماد صيغة مختلطة تعتبر نمذجتها أصعب بكثير من النُهج الخطية السابقة. ويعكف الأونكتاد على إدخال تحسينات على الوصلة الإلكترونية من أجل إتاحة تحليل هذه السيناريوهات المعقدة. كما يمكن تحليل مجموعة أوسع من الأسئلة البحثية ومن صيغ خفض التعريفات. وقد دُعي الأونكتاد إلى إجراء تجربة عملية تثبت نجاعة النموذج ونتائجه، وذلك في اجتماعات إقليمية مختلفة عُقدت في أديس أبابا وجاكرتا ونيروبي وسانتياغو وليما وبوغوتا، بالإضافة إلى جنيف. كما استخدم الأونكتاد هذا النموذج في تحليلاته. ووزعت على البلدان النامية عدة ورقات توضح تطبيقات النموذج.

٤- وقد نُشرت تطبيقات تقوم على أساس استخدام نموذج محاكاة التجارة الزراعية في منشورات مختلفة صادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنشورات[٥]. وقد عُرضت ورقات استُخدم فيها هذا النموذج في اجتماع فريق الدراسات التجارية الأوروبي المعقود في نوتينغهام، واجتماع الرابطة الاقتصادية الألمانية، وفي مؤتمر للجنة الاقتصادية لأفريقيا عُقد في تونس، واجتماع المجلس الدولي لسياسات التجارة الغذائية والزراعية المعقود في جوهانسبرغ، وفي حلقة العمل التي عقدتها في نيروبي منظمة المحامين والاقتصاديين الدولية لمكافحة الفقر، وحلقة العمل التي عقدتها في بريتوريا شبكة البحوث التجارية للجنوب الأفريقي (SATRN) بشأن قضايا التجارة الدولية، واجتماع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة خدمات البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة. وقد استخدم الباحثون في العديد من البلدان هذا النموذج، ومن بينهم باحثون في الأرجنتين وأستراليا وألمانيا وبوتسوانا وتركيا وزامبيا وكندا والنمسا. وتم تنظيم حلقات تدريبية للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ولخبراء من إثيوبيا وبنغلاديش والسودان. كما عُقدت هذه الحلقات التدريبية في كلية ترنتي في دبلن، وعُقدت حلقة دراسية للدبلوماسيين الأفارقة الناطقين بالإنكليزية في القاهرة، وعقد الأونكتاد، بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، دورة تدريبية لخبراء التجارة الأفارقة، كما تم تنظيم حلقة تدريبية في المفوضية الأوروبية عُقدت في ماستريخت لصالح البلدان النامية.

٥- وتواصل الأمانة تطوير ونشر *نظام التحليلات والمعلومات التجارية (TRAINS)* (انظر الإطار ١). وممّا يشهد على الاعتراف بجدوى هذا النظام استخدامه الواسع النطاق، وبخاصة في المنشورات التي تصدر عن منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن الأونكتاد نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل قاعدة البيانات المصدر الأول للمعلومات بالنسبة لقواعد بيانات أخرى مثل قاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق الزراعية (AMAD) التي كثيراً ما تشكل بدورها مرجعاً كمصدر للمعلومات في العديد من المنشورات التي تصدر بشأن التجارة في مجال الزراعة. وإن قيام عدد من الجامعات والمنظمات الخاصة بتقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لنظام التحليلات والمعلومات التجارية هو خير دليل على قيمة هذا النظام. كما وردت طلبات لاستخدام هذا النظام من وزارات حكومية ومنظمات دولية تشارك في المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن منطقة التجارة الحرة للأمريكتين. ومن بين الأمانات الإقليمية التي تتعاون بفعالية مع الأونكتاد رابطة التكامل لبلدان أمريكا اللاتينية، ورابطة

جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي، والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

الإطار ١- أدوات الأونكتاد للمفاوضات التجارية: نموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية ونظام التحليلات والمعلومات التجارية

إن نموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية قد استُحدث أساساً استجابة لضرورة أن تكون البلدان النامية قادرة على إجراء التحليلات للآثار الزراعية التي تترتب على أية محصلة متفاوض عليها في إطار جولة أوروغواي. وبالنظر إلى التشديد على البلدان النامية في برنامج عمل الدوحة، فقد تزايدت أهمية إجراء مثل هذه التحليلات. وقد أصبح هذا النموذج متاحاً الآن على موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت. ويمكن تنزيل هذا النموذج مع شروحه كاملة. وفي عام ٢٠٠٤، كانت هناك ٨١٦ عملية تنزيل لهذا النموذج، وتم توزيع ما يزيد عن ٤٠٠ نسخة منه في أقراص مدمجة منذ إصداره.

أما نظام التحليلات والمعلومات التجارية فهو نظام معلومات الهدف منه زيادة شفافية الشروط التجارية الدولية. وهو يهدف، على نحو أكثر تحديداً، إلى توفير نظام معلومات شامل لاستخدامه من قبل المسؤولين عن رسم السياسات العامة والفعاليات الاقتصادية العاملة في مجال التصدير. كما أنه يمثل أداة قوية يمكن استخدامها في المفاوضات التجارية (لأغراض منها مثلاً رصد عملية التكامل) ولأغراض إجراء البحوث العامة بشأن التجارة الدولية. ومن عناصر هذا النظام عنصر يتصل بنظام الأفضليات المعمم، حيث إنه يتضمن معلومات عن التعريفات، والهوامش التفضيلية، وقواعد المنشأ، وغير ذلك من اللوائح التنظيمية التي تؤثر في المصالح التصديرية للبلدان النامية إزاء البلدان المانحة للأفضليات. وقد تم استحداث نظام فرعي (نظام التحليلات والمعلومات التجارية الخاص بالأمريكتين) بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل تزويد قاعدة البيانات بمعلومات حول اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية، فضلاً عن الشمولية الموسعة للتدابير غير التعريفية. ولأغراض النشر، دعا الأونكتاد الدول الأعضاء والمؤسسات دون الإقليمية إلى تعيين مراكز اتصال معنية بنظام التحليلات والمعلومات التجارية لكي يتم تزويدها بأحدث المعلومات عن تدابير مراقبة التجارة ولكي تكون بمثابة قناة يمكن للأونكتاد أن يحصل من خلالها على معلومات حديثة عن البلدان أو الأقاليم، وبخاصة معلومات محوسبة بشأن التعريفات والتجارة، فضلاً عن الوثائق المتعلقة بالتدابير شبه التعريفية وغير التعريفية.

٦- وقد استُهل مشروع جديد، بتمويل من إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، بشأن "*دعم تقييم البلدان النامية للمفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق*". وهو يهدف إلى تقديم المساعدة، من خلال البحوث والمساعدة التقنية، للمفاوضين التجاريين في إطار منظمة التجارة العالمية، والمسؤولين عن رسم السياسات العامة، وأوساط الأعمال التجارية، والجامعات المحلية، ومؤسسات البحوث، والمجتمع المدني في البلدان المستفيدة، على إجراء تقييم أفضل للآثار التي يمكن أن تترتب على المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن وصول المنتجات للأغراض غير الزراعية إلى الأسواق. وما برح الأونكتاد يجري أيضاً تحليلات مكثفة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وقد أعدّ عدداً من الورقات والعروض للمؤتمرات والجلسات الإعلامية التي عُقدت في جنيف والعواصم[٦].

٧- وفي ما يتعلق *بقضايا المنافسة وسياسة حماية المستهلك* التي تؤثر في القدرة التنافسية للبلدان النامية، واصلت الأمانة مدّ البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قانون وسياسة المنافسة. وقد اشتملت المساعدة التقنية على إعداد واعتماد وتنقيح أو تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. وتم تقديم هذه المساعدة إلى أنغولا وبوتان وبوليفيا والبرازيل وكمبوديا وكوستاريكا ومصر والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو وملاوي ونيكاراغوا وبيرو وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجمهورية تترانيا المتحدة وفييت نام وزامبيا وزمبابوي. وتستفيد عدة بلدان[٧] من برنامج المساعدة التقنية بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية، بدعم من وزارة الاقتصاد السويسرية.

٨- وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وفضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا (الكوميسا) في صياغة تشريعات المنافسة، والمساعدة في تنفيذ التشريعات التي اعتُمدت مؤخراً في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا، أعدّ الأونكتاد مشروع اتفاق بشأن سياسة المنافسة الإقليمية[٨] للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية. وبناء على طلب من عدة بلدان أفريقية[٩]، عقدت الأمانة في زامبيا حلقة دراسية للقضاة والمدّعين العامين بشأن إنفاذ قانون المنافسة، كما نظمت دورة تدريبية حول إجراء التحقيقات وجمع الأدلة في قضايا المنافسة. وبالتعاون مع البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، قام الأونكتاد بتنظيم مؤتمر إقليمي عُقِد في جمهورية تترانيا المتحدة بشأن المنافسة والقدرة التنافسية والتنمية.

٩- وتحضيراً لانعقاد الأونكتاد الحادي عشر، عقدت الأمانة في البرازيل حلقة دراسية أقاليمية بشأن دور سياسات المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية والتنمية. وفي وقت لاحق، عُقدت الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة[١٠] حيث ناقش الفريق مواطن القوة والضعف التي تتسم بها عمليات الاستعراض التي يُجريها النظراء في ما يتصل بسياسة المنافسة، والتعاون وآليات التوسط في تسوية المنازعات في إطار اتفاقات التكامل الإقليمي المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة؛ وقضايا جمع الأدلة والتعاون في التحقيقات المتصلة بالكارتلات الطاغية ذات النشاط غير المشروع؛ والعمل الترويجي لتعزيز الوعي بسياسة المنافسة في البلدان النامية. كما استعرض الفريق أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قانون وسياسة المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى الفريق بالأنشطة التي ينبغي أن يضطلع بها الأونكتاد في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

١٠- وقد أصبحت *المتطلبات البيئية*، سواء في اللوائح التنظيمية الحكومية أو في المعايير الخاصة، متواترة وصارمة ومعقدة على نحو متزايد في الأسواق الرئيسية. وتتأثر نسبة كبيرة من صادرات البلدان النامية بهذه المتطلبات التي يجب على هذه البلدان أن تستوفيها من أجل المحافظة على حصتها في الأسواق. ومع أنه ليس المقصود بهذه المتطلبات أن تشكل حواجز تقنية أمام التجارة، فإنها يمكن أن تشكل، في الواقع، مثل هذه الحواجز، مؤثرة بذلك تأثيراً كبيراً على وصول البلدان النامية ودخولها إلى الأسواق وقدرتها التنافسية. وقد اضطلع الأونكتاد، من خلال مشروعه المعنون "بناء القدرات لتحسين عملية وضع السياسات العامة والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية"، وهو المشروع الذي تموله إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، بقدر كبير من التحليلات لاتجاهات وتأثيرات المتطلبات البيئية في ثلاثة

قطاعات تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وهي قطاعات صناعة الجلود والمنتجات الجلدية، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، ومنتجات البستنة.

١١- وقد أنشأ الأونكتاد فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، بدعم تمويلي أولي من وزارة التعاون الإنمائي الهولندية. وتهدف فرقة العمل هذه إلى مساعدة البلدان النامية في تحليل الاتجاهات الرئيسية في مجال المتطلبات البيئية في أسواق الصادرات، وإلى تبادل الخبرات الوطنية بشأن النهج الاستشرافية إزاء الوفاء بهذه المتطلبات. وقد تمت مناقشة اختصاصات فرقة العمل الاستشارية في حلقة عمل عُقدت قبل الأونكتاد الحادي عشر بشأن المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق[١١]. وقد ركّز الاجتماع الموضوعي الأول لفرقة العمل الاستشارية[١٢] على قطاع المعدات الكهربائية والإلكترونية وقطاع منتجات البستنة[١٣].

ثانياً – السلع الأساسية

ينبغي أن يواصل الأونكتاد ويعزز أعماله المتعلقة بالأسواق الدولية للسلع الأساسية وبالسياسات والتدابير التي يجب أن يؤخذ بها على المستوى الكلي والمستوى الأوسط والمستوى الجزئي بغية تحسين إسهام قطاع السلع الأساسية في التنمية، مع التركيز بصورة خاصة على ما يلي: `١` العلاقة بين الحد من الفقر وإنتاج وتجارة السلع الأساسية؛ `٢` تعزيز القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية في البلدان النامية؛ `٣` التمركز الاستراتيجي لمنتجي البلدان النامية في سلاسل القيمة المضافة؛ `٤` تحقيق التنوع في قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية عن طريق التوجه نحو الأنشطة التي تولّد مكاسب إنمائية أكبر؛ `٥` آليات التمويل وإدارة المخاطر في ما يتعلق بتنمية قطاع السلع الأساسية؛ `٦` القيام بمزيد من العمل بشأن تركز سلاسل توزيع السلع الأساسية وتأثيرها على القطاعات السلعية للبلدان النامية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في بناء الشراكات الفعالة في ما بين أصحاب المصلحة المعنيين بهدف إيجاد حلول صالحة للمشاكل المتعلقة بالسلع الأساسية.

١٢- *الإجراء*: في سياق الأونكتاد الحادي عشر، نُظِّمت أنشطة بشأن السلع الأساسية وتم إعداد وثائق في هذا الصدد (انظر الإطار ٢). وبخصوص *تعزيز القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية في البلدان النامية*، تم تقديم المساعدة والدعم في مجال السياسة العامة للبلدان النامية المصدِّرة للسلع الأساسية وذلك من خلال مختلف الأنشطة والاجتماعات الخارجية. وهذه تشمل الاجتماع السنوي العاشر للفريق الاستشاري المعني بتمويل التجارة وتنمية الصادرات في أفريقيا[١٤]، وحلقة العمل المعنية بإصلاح قطاع السكر في منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ[١٥]، والاجتماع المعني بدور السلع الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة[١٦]، والمنتدى الأوروبي – الآسيوي السادس لصناعة المعادن والتعدين[١٧].

١٣- وفي مجال *المعلومات*، تواصل العمل بشأن تحسين شفافية الأسواق وإدارة المعارف. وقد بلغ مستوى استخدام "بوابة" المعلومات الإلكترونية (Infocomm)، وهي عنصر مركزي في عمل الأونكتاد المتعلق بشفافية الأسواق في مجال السلع الأساسية[١٩]، ما يزيد عن ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ مرة في الشهر. وقد بدأت مرحلة تجريبية من هذا المشروع تشمل المعلومات المتعلقة بقطاع الكاكاو في الكاميرون. والهدف من ذلك هو جمع البيانات عن هذا القطاع وتمكين بعض الكيانات المحددة، وبخاصة المجلس الوطني للكاكاو والبن، من إدارة هذه المعلومات واستخدام "البوابة" الإلكترونية (Infocomm) كأداة لنشر هذه المعلومات على المستويين الوطني والدولي.

الإطار ٢ – الأنشطة والوثائق المتصلة بالسلع الأساسية في إطار الأونكتاد الحادي عشر

- نقـــاش تفاعـــلي لفريق من الخبراء بشأن السلع الأساسية وتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، نُظم بالـــتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وقد تم خلاله بحث القضايا المتصلة بموضوعي *الحد من الفقر والسلع الأساسية*.

- جـــتماع جانبي بشأن تجارة الأخشاب الاستوائية والحوار الإنمائي، نُظم بالتعاون مع المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية.

- مؤتمـــر معني بإدارة المخاطر واغتنام الفرص المتاحة للشركات المحلية في قطاع النفط والغاز، عُقد خلال أسبوع ريـــو التجاري(١٨). وتم نشر مقالات عديدة ووُضعت ترتيبات لتنظيم المزيد من المؤتمرات في هذا الشأن في البرازيل ونيجيريا خلال عام ٢٠٠٥.

- نُشِر كتيّب من ٨٠ صفحة بشأن "مسؤولية الشركات عن التنمية: من زاوية قطاع الصناعات الاستخراجية".

- إصدار أطلس السلع الأساسية (UNCTAD/DITC/COM/2004/1)، وهو منشور أُعِدّ بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وهو يعرض وقائع أساسية بشأن إنتاج وتجارة السلع الأساسية وذلك بشكل يسهل عـــلى الحكومـــات وقطاع الصناعة ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والجمهور عموماً الوصول إليه. ويهدف الأطلـــس إلى تكملة المعلومات الإحصائية المفصَّلة التي ينتجها الأونكتاد والصندوق المشترك للسلع الأساسية، كما أن الهدف منه أن يكون بمثابة أداة تحليلية مفيدة.

١٤- وتم نشر *دليل الإحصاءات العالمية لتجارة المعادن، ١٩٩٦-٢٠٠١*[٢٠]. وهو يقدم بيانات مستوفاة ومتسقة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية بشأن التجارة الدولية في المعادن والفلزات الرئيسية غير الوقودية، ابتداء من أشكالها الخـــام وانتهاء بأشكالها المصنَّعة. وقد اعترفت الأوساط الصناعية بأن هذا الدليل هو أول منشور شامل يتضمن كميات هذه المنتجات وقيمها على السواء. وتتيح تغطيته المتخصصة، التي تركز على تجارة المعادن والفلزات في العالم، نشر أحدث البـــيانات المـــتوفرة في الوقت المناسب. وقد بُذِل جهد خاص من أجل عرض بيانات موثوقة في ما يتصل بهذه المجموعة المتنوعة من السلع الأساسية التي ظلت تعاني تقليدياً من جوانب قصور إحصائية وافتقار للتغطية العالمية.

١٥- ويواصـــل الأونكتاد إصدار تقريرين سنويين بشأن ركاز الحديد، وهما *سوق ركاز الحديد ٢٠٠٣-٢٠٠٥*[٢١]، و*إحصاءات ركاز الحديد*[٢٢]. وبينما يُعترف بأن المنشور الأول يتضمن أحدث وأشمل المعلومات عن سوق ركاز الحديد، بمـــا في ذلك بيانات واستعراضات بشأن إنتاج وتجارة ركاز الحديد، وأسعاره وأجور شحنه، فضلاً عن آفاق فترة الثمانية عشـــر شـــهراً التالية، يتضمن المنشور الثاني جداول مفصلة فيما يتعلق بإنتاج ركاز الحديد، وصادراته بحسب بلد وجهة التصدير/المنشأ واستهلاكه.

١٦- وقد أعدت الأمانة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة بشأن *الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية*[٢٣]. كما نشرت دراسة تحليلية لما يترتب على مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" من آثار على صناعات السكر في أقل البلدان نمواً[٢٤].

١٧- ويواصل الأونكتاد الاضطلاع بدوره *كمحفل للتفاوض وإعادة التفاوض بشأن الاتفاقات السلعية الحكومية الدولية*. ففي تموز/يوليه، عُقد الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على اتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية لعام ١٩٩٤. ومن المقرر عقد الجزء الثاني من هذا المؤتمر في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ومن المزمع عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بزيت الزيتون في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٨- وفيما يتعلق بمسألة *التمركز الاستراتيجي لمنتجي البلدان النامية في سلاسل القيم المضافة*، تم تكثيف العمل الذي تضطلع به الأمانة بشأن *قطاع الطاقة الأفريقي*، بغية مساعدة البلدان الأفريقية في الحصول على منافع أكبر من قطاعاتها النفطية أو زيادة قدرتها على تحمل تكاليف استيراد النفط وتسهيل إدارتها له. وقد عقد المؤتمر الأفريقي المعني بالتجارة والتمويل في مجالي النفط والغاز، الذي اصبح يشكل أكبر حدث أفريقي سنوي في مجال الطاقة يُعقد على أعلى مستوى، دورته الثامنة في مراكش بحضور ما يزيد عن ٦٥٠ مشاركاً[٢٥]. وقد تم إعداد مواد تتضمن مشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تدير مخاطر الميزانية المتصلة بأسعار النفط، وأن تزيد من حصصها المحلية في القيمة المضافة لقطاع النفط والغاز. وقد كثّف الأونكتاد العمل الذي يضطلع به بشأن خدمات قطاع النفط في أفريقيا في سياق زيادة القيمة المضافة لإنتاج السلع الأساسية. وقد تم إبراز ذلك إلى حد كبير في أسبوع ريو التجاري في إطار المؤتمر المعني بـ "إدارة المخاطر واغتنام الفرص المتاحة للشركات المحلية في قطاع النفط والغاز".

١٩- ويهدف عمل الأونكتاد بخصوص *تحقيق التنوع في قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية عن طريق التوجه نحو الأنشطة التي تولّد مكاسب إنمائية أكبر*، إلى تعزيز التنويع الأفقي والرأسي والجغرافي لهياكل إنتاج وتجارة السلع الأساسية، وتقوية الروابط الإيجابية. وقد اضطلعت الأمانة بأنشطة في إطار مشروع الحساب الإنمائي في الأمم المتحدة لبناء القدرة على التنويع وتحقيق التنمية القائمة على السلع الأساسية. وقد عُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن "تحويل أخشاب نخيل جوز الهند الشائخة إلى منتجات عالية الجودة ومنتجات ذات قيمة مضافة في بلدان مختارة من البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ"[٢٦]. وتم إعداد عدد كبير من التقارير، وهي متاحة على موقع الأونكتاد المخصص للسلع الأساسية على شبكة الإنترنت[٢٧]. وتشكل النتائج المستخلصة أساساً لمواصلة تقديم المساعدة التقنية بشأن عمليات التنويع، مع التركيز على القضايا على المستوى الوطني.

٢٠- ومن مجالات العمل الرئيسية بناء القدرات والربط الشبكي في مجال السياسات العامة لأغراض التنمية المستدامة القائمة على الموارد، وهي أنشطة يتم الاضطلاع بها في إطار مشروع الحساب الإنمائي في الأمم المتحدة. والهدف من هذا المشروع هو تعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة تلك البلدان التي تعتمد على موارد طبيعية غير متجددة أو مستنفدة، لتحديد مسار إنمائي متوازن وقابل للاستمرار والإبقاء على هذا المسار على المدى الطويل، مع التشديد على تطبيق السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتكاملة على قطاع الموارد الطبيعية. وهذا يتحقق من خلال بناء وتعزيز شبكة من الخبرات الأكاديمية والإنمائية تكون عريضة القاعدة وموجهة نحو السياسة العامة.

٢١- وقد تم وضع واستهلال نظام يستند إلى شبكة الإنترنت من أجل الترويج لأفضل الممارسات وما يتصل بها من السياسات، وذلك بالتعاون مع المجلس الدولي للمناجم والمعادن، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وقد استُكملت الخطط الخاصة بإنشاء شبكة أفريقية في مجال التعدين ستتيح تبادل الخبرات المتعلقة بأنشطة التعدين والتنمية المستدامة بين الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث، وسيبدأ في أوائل عام ٢٠٠٥ تشغيل أول عنصر من عناصر هذه الشبكة، وهو يتمثل في موقع على شبكة الإنترنت. وهناك شبكة مماثلة تعمل في أمريكا اللاتينية. وقد عُقدت في ليما في شباط/فبراير حلقة عمل للسلطات المحلية في مناطق التعدين اشترك في تنظيمها الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي نيسان/أبريل، تم تنظيم حلقة عمل مماثلة في كاليمانتان الوسطى بإندونيسيا. ونُشرت خمس وحدات نموذجية تدريبية بشأن إدارة الثروة المعدنية، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسوف تُستخدم في الأنشطة التدريبية التي ستُنفذ مستقبلاً. وهناك مجموعة من خمس وحدات نموذجية تدريبية باللغة الإسبانية، نُشرت ووُزعت من قبل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي موجهة إلى السلطات المحلية في أمريكا اللاتينية. وهي تتناول مسألة التنمية المستدامة لمناطق التعدين في هذا الإقليم.

٢٢- وفيما يتعلق بموضوع *آليات التمويل وإدارة المخاطر* فيما يتصل بتنمية قطاع السلع الأساسية عن طريق بناء القدرات والمؤسسات، يهدف العمل المضطلع به في هذا المجال إلى خفض تكاليف المعاملات، والحد من التعرض لتقلُّب أسعار السلع الأساسية، وتمكين منتجي ومجهزي السلع الأساسية من الدخول في أنشطة جديدة من خلال زيادة إمكانية الحصول على المعلومات والتمويل. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الأمانة تقديم المساعدة، عند طلبها، في المداولات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن إيجاد آلية فعالة ومستدامة لتنفيذ مقرر اجتماع مراكش الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء.

٢٣- وقد استمر العمل بشأن وضع مواد لإسداء المشورة والتدريب فيما يتعلق بتقنيات التمويل الابتكاري. وتم توفير التدريب لمجموعات من المصرفيين الأفارقة في مناسبتين اثنتين. وتم إسداء المشورة حول إنشاء شركة جديدة لإدارة الضمانات التبعية في بلد آسيوي؛ وهذه الشركة (التي تملك أغلبية أسهمها مصارف محلية وتستعين بمتعهد خدمات تقنية دولي) بدأ تشغيلها بحلول نهاية السنة.

٢٤- وقد أُعد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ تقرير حول تمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية في مجال الزراعة[٢٨]. وهو يبحث القضايا التي ينطوي عليها تمويل الزراعة، والنهج الجديدة التي استُحدثت في السنوات الأخيرة، والسبل الممكنة للمضي قُدماً في إعادة إدراج التمويل الزراعي في صلب استراتيجيات التنمية الريفية وتخفيف وطأة الفقر، مع الاهتمام بصفة خاصة بالدور المحتمل للمصارف المحلية. وقد استُخدم هذا التقرير كورقة معلومات أساسية لاجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الابتكارية (سبقه مؤتمر عُقد ليوم واحد حول القضية نفسها)[٢٩]. وقد بحث الاجتماع عدة قضايا محورية فيما يتصل بتمويل القطاع الزراعي. وشدد المشتركون في الاجتماع على أهميته، ذلك لأنه يبدو أن التمويل الزراعي قد أصبح يمثل الآن "النصف المنسي من التمويل الريفي"، الأمر الذي يرجع، إلى حد كبير، إلى التشكيك الواسع النطاق بقدرة الممولين على تصميم مخططات ائتمانية قابلة للاستمرار. وقد ناقش الاجتماع عدة مخططات من هذه المخططات التي أثبتت قيمتها في مختلف البلدان، وبحث الكيفية التي يمكن بها تكرار مثل هذه النهج الناجحة في بلدان أخرى. واعتمد الاجتماع تقريراً[٣٠]، مع ملخص أعده الرئيس يشمل العناصر الأساسية للمناقشات وما تمخضت عنه من توصيات.

٢٥- وفي *مجال الطاقة*، تم توفير مشورة وتدريب متعمقين لإحدى شركات الغاز الطبيعي الرئيسية في آسيا بشأن كيفية تحسين إدارتها المالية من خلال إدراج وتحليل وإدارة المخاطر في استراتيجيتها، والكيفية التي يمكن بها تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية الجديدة من حيث التنظيم الداخلي.

٢٦- وفيما يتعلق بموضوع *بورصات السلع الأساسية*، ظل العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في الهند منذ أمد بعيد يحقق نتائج جديدة، حيث سجلت إحدى البورصات (التي بدأت تعاملاتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) مستوى ذروة في قيمة تداولاتها اليومية التي تزيد عن ٨٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما أن الدور التحفيزي والاستشاري الذي يؤديه الأونكتاد قد أخذ يقرّب موعد إنشاء بورصة سلعية مماثلة في أفريقيا برعاية الاتحاد الأفريقي.

٢٧- وفيما يتصل بمسألة الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن *تركُّز سلاسل توزيع السلع الأساسية* وتأثيرها على قطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية، قدم الأونكتاد دعماً في مجال السياسة العامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ أنشطتها ذات الصلة بالسلع الأساسية وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية أو في إطار عملية انضمامها إلى هذه المنظمة.

٢٨- وفيما يتعلق بموضوع *بناء الشراكات الفعالة فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بهدف إيجاد حلول صالحة للمشاكل المتعلقة بالسلع الأساسية*، أنشأ الأونكتاد الحادي عشر فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية. ويتمثل الهدف الأساسي لفرقة العمل هذه في تيسير القيام، من خلال الأخذ بنهج يقوم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة، بوضع استراتيجيات وطرائق ابتكارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لقطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية.

ثالثاً – متابعة برنامج عمل الدوحة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

ينبغي لعمل الأونكتاد أن يدعم عملية متابعة لبرنامج عمل الدوحة تكون موجهةً وجهةً إنمائية؛ كما ينبغي له أن يعزز تنفيذ إعلان الألفية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية بشأن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٩- *الإجراء*: لقد أتاحت العملية التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر للأونكتاد، وكذلك المؤتمر نفسه، فرصة هامة للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد لدعم عملية متابعة ذات وجهة إنمائية لبرنامج عمل الدوحة. وهذا يتجلى في موضوع توافق آراء ساو باولو[٣١] بشأن "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية". وقد تم التسليم، على وجه التحديد، بأن "لجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة الذي يهدف إلى زيادة الفرص التجارية والحد من الحواجز التي تعترض التجارة فيما بين البلدان، كما يهدف إلى جعل النظام التجاري أكثر ملاءمة للتنمية. ومن شأن هذا أن يسهم في دعم وصون نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي"[٣٢]. وقد قدمت الأمانة دعماً فنياً للعملية التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر، وقامت بخدمة الجلسة التفاعلية للمؤتمر حول موضوع "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية"، كما قامت بتوفير مذكرة المعلومات الأساسية لهذا الحدث[٣٣].

٣٠- ومنذ عام ٢٠٠٢، يجري مجلس التجارة والتنمية استعراضاً سنوياً لقضايا التنمية في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وقد أجرى مجلس التجارة والتنمية هذا الاستعراض، في دورته الحادية والخمسين[٣٤]، استناداً إلى المذكرة التي أعدتها الأمانة بشأن "استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية: منظور ما بعد الأونكتاد الحادي عشر"[٣٥]. وقد قدمت الأمانة في تلك المذكرة بياناً شاملاً بالقضايا ذات الصلة بالتنمية التي نشأت في المفاوضات التجارية التي جرت في الدوحة في أعقاب الأونكتاد الحادي عشر واعتماد منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المقرر الذي يتضمن مجموعة اتفاقات تموز/يوليه. كما تم توفير ورقة غرفة اجتماعات أعدتها الأمانة بعنوان "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية: آثار إنهاء الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤"[٣٦]. وتُسلِّط مداولات مجلس التجارة والتنمية، التي يرد استعراض عام لها في الموجز الذي أعده الرئيس[٣٧]، الضوء على المساهمة البناءة والشاملة والفريدة لأنشطة الأونكتاد في مجالات بناء توافق الآراء وإجراء التحليلات والتعاون التقني في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فضلاً عما يضطلع به من عمل بشأن العالم الأوسع للنظام التجاري الدولي.

٣١- وقد أعدت الأمانة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "التجارة الدولية والتنمية"[٣٨] المقدم إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو يتضمن تحليلاً للاتفاقات الإطارية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه وما يترتب عليها من آثار إنمائية. كما قدم التقرير مساهمات تحليلية موجهة نحو السياسة العامة بشأن النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية وذلك في مختلف التقارير المعدة لمتابعة إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية وكذلك في الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية العالمية. وشاركت الأمانة في اجتماعات هيئات منظمة التجارة العالمية وقدمت تقارير بشأنها، كما قدمت مساهمات كلما طُلب منها ذلك. وقد اشتملت هذه الهيئات على المجلس العام، ومجلس السلع وهيئاته الفرعية، ومجلس الخدمات، والمجلس المعني بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ولجنة التجارة والبيئة (الدورات العادية والاستثنائية على السواء)، ولجنة التجارة والتنمية، واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً ولجنة اتفاقات التجارة الإقليمية، وهيئة مراقبة المنسوجات، والاجتماعات ذات الصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهيئة استعراض السياسات التجارية.

٣٢- وقامت الأمانة، بدعم مالي من المانحين، بتنفيذ عدد من مشاريع المساعدة التقنية لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتشمل هذه المشاريع المفاوضات التجارية، وبخاصة المفاوضات في إطار برنامج عمل الدوحة؛ والدبلوماسية التجارية؛ والمفاوضات المتعلقة بالخدمات؛ وتسوية المنازعات؛ والدعم الذي يركز على أفريقيا من خلال البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (انظر الإطار ٣) وغير ذلك من المشاريع؛ ونظام الأفضليات المعمم وغيره من القوانين التجارية؛ وتقديم المساعدة للدول والمنظمات الإقليمية في منطقة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ؛ والبرامج الخاصة ببلدان محددة (بنغلادش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والهند، وفييت نام).

الإطار ٣ – المفاوضات التجارية وأنشطة بناء القدرات المؤسسية في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية

√ نشاط خاص للأونكتاد الحادي عشر بشأن أفضل الممارسات في بناء القدرات في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية.

√ تقديم الدعم للاجتماعات الوطنية للجان المشتركة بين المؤسسات في تقييم الآثار المترتبة على مجموعة الاتفاقات الإطارية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه والتحضير للمفاوضات المفصلة. وقد عُقدت اجتماعات في أوغندا (آب/أغسطس)، وبنن (أيلول/سبتمبر)، وموريتانيا (تشرين الأول/أكتوبر)، وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة (تشرين الأول/أكتوبر).

√ عُقدت في جنيف (أيار/مايو) حلقة عمل رفيعة المستوى للبلدان المستفيدة من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية والتجمعات الأفريقية دون الإقليمية بشأن بناء القدرات ذات الصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والتكامل الإقليمي في أفريقيا. وقد أتاحت حلقة العمل هذه فرصة لتبادل الخبرات بشأن التحديات وفرص العمل بين البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في مجال بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة.

√ نُظِّمت في أوغندا (تشرين الثاني/نوفمبر) حلقة عمل تدريبية لمحاكاة المفاوضات التجارية، على أساس الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، لصالح ثمانية بلدان ناطقة بالإنكليزية من بين البلدان المستفيدة من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وشارك في هذه الحلقة نحو ٣٠ مشاركاً.

√ الاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي في إنشاء و/أو تعزيز مراكز مرجعية في كينيا لصالح الأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية والمسؤولين.

√ القيام بوضع وإنجاز مجموعة مواد بشأن "بناء القدرات المؤسسية، والمفاوضات التجارية، والتنفيذ والسياسات العامة" لاستعمالها من قبل البلدان في إجراء وتعزيز المشاورات بين العديد من الجهات صاحبة المصلحة لإدارة المفاوضات المتعددة الأطراف وغيرها من المفاوضات التجارية. وقد تم توزيع مجموعة المواد هذه على البلدان المستفيدة من النظام المتكامل المشترك للمساعدة التقنية وذلك في حلقتين دراسيتين دون إقليميتين – عُقدتا في لوساكا بزامبيا (نيسان/أبريل) للبلدان الناطقة باللغة الإنكليزية، وفي داكار بالسنغال (أيار/مايو) للبلدان الناطقة بالفرنسية.

√ وضع دليل بشأن تنويع السلع الأساسية.

٣٣- وتكشف قائمة أنشطة المساعدة التقنية التي نُفِّذت في عام ٢٠٠٤[٣٩] عن وجود تنوع واسع في شكل الأنشطة، والبلدان والمناطق، والمواضيع ومستويات التدريب أو بناء القدرات، بحسب الطلبات واختلاف الموارد المتاحة من مصادر خارجة عن الميزانية لأغراض تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية. فقد تم، على سبيل المثال، تقديم دعم مكثف لبنغلادش في بناء قدرتها المؤسسية الوطنية على تدريب المسؤولين التجاريين الوطنيين في إطار صلة الوصل التي أنشأتها منظمة التجارة العالمية حديثاً في وزارة التجارة. وقد اشتمل هذا على تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية وطنية بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مع التركيز على جولة الدوحة؛ والمفاوضات التجارية وصياغة السياسات التجارية؛ وتسوية المنازعات؛ وقواعد المنشأ؛ ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق؛ والأدوات وقواعد البيانات التجارية المشتركة بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد. وقد تلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية دعماً في استعراض السياسات والتشريعات التجارية التي سيلزم اعتمادها من أجل الاستجابة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. وحصل المفاوضون التجاريون والمسؤولون عن رسم السياسات التجارية وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في الهند على دعم مركز في إطار المشروع الخاص بالهند والمشترك بين إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة والأونكتاد في فهم البعد الإنمائي للقضايا التجارية الرئيسية، ولا سيما من حيث صلتها بالمفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. كما تم تقديم الدعم لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الهند في ما يتعلق بتحليل القضايا ذات الصلة بالعولمة. وتم تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك استجابة لطلبات وردت منها (انظر الإطار ٤). وتم تقديم الدعم لفييت نام لتلبية احتياجاتها بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتلبية الاحتياجات المحددة للمؤسسات التدريبية.

الإطار ٤ – المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في إطار عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

واصل الأونكتاد تقديم المساعدة بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لصالح ١٦ بلداً من البلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام، بما فيها جميع البلدان الساعية إلى الانضمام والتي تندرج ضمن فئة أقل البلدان نمواً. وتحصل عشرة من هذه البلدان على مساعدة تقنية في إطار صندوق الأونكتاد الاستئماني الخاص بعمليات الانضمام، بدعم من المملكة المتحدة والنرويج. وحصلت الجزائر على مساعدة تقنية مماثلة باستخدام أموال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اشتملت المساعدة التقنية المقدمة على إيفاد بعثات استشارية، وتدريب المسؤولين في ما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، وشراء معدات تكنولوجيا المعلومات، وتوفير خدمات الخبراء الاستشاريين في مجالات محددة لمساعدة الفريق التفاوضي. وقد أوفدت بعثات استشارية تقنية إلى السودان والرأس الأخضر وإثيوبيا واليمن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأذربيجان تحضيراً لأول اجتماع لفرقة عاملة معنية بالانضمام؛ وتم إسداء المشورة في مجال السياسة العامة، كما تم تدريب وإعداد أعضاء فريق التفاوض بشأن مواضيع المفاوضات وإجراءاتها؛ ونُفِّذت تمارين محاكاة لاجتماع الفرقة العاملة المعنية بالانضمام. وأوفدت بعثات تقنية إلى تلك البلدان لاتخاذ الخطوات الأولية اللازمة لاستهلال الدراسات القطاعية التي يتعين إجراؤها، بغية تحضير العروض الأولية بشأن السلع والخدمات؛ وتم تنظيم دورات تدريبية مكثفة في جنيف وفي العواصم لأعضاء فريق التفاوض بشأن كيفية إدارة أعمال الفرقة العاملة المعنية بالانضمام. وشارك الأونكتاد في حلقة عمل مشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بشأن الانضمام نُظِّمت في اليمن وشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. وكانت مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية محور تركيز دورة تدريبية نُظمت، في إطار الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، في براغ في تموز/يوليه ٢٠٠٤ وحضرها مشاركون من بلدان أوروبا التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٤- كمـــا قامت الأمانة بتنظيم عدد من الأنشطة المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشاركت في هذه الأنشطة وأعدت مواد المعلومات الأساسية والعروض الخاصة بها، بما في ذلك في سياق الاجتماعات الإقليمية كتلك التي نظمتها آلية التفاوض الإقليمية الكاريبية.

٣٥- واضـــطلعت الأمانـــة بـــنحو ١٢٠ بعثة استشارية وتقنية إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، ومنظماتها الإقليمية بشأن برنامج عمل الدوحة، والمفاوضات التجارية بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، والمفاوضات التجارية الإقليمية. وتم تنظيم قرابة ١٠٠ دورة تدريبية وحلقة دراسية وحلقة عمل بشـــأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والدبلوماسية التجارية، والتجارة والبيئة، ونظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية، وبلغ مجموع عدد المشاركين في هذه الدورات والحلقـــات نحو ٢ ٠٠٠ مشارك يمثلون الحكومات والأوساط التجارية والمجتمع المدني. وفي إطار الفقرة ١٦٦ من خطة عمـــل بـــانكوك، تم تنظيم دورة تدريبية واحدة للمنطقة الأفريقية[٤٠]، حيث تم التركيز على المفاوضات الجارية في إطار مـــنظمة الـــتجارة العالمية، وبخاصة في مجال الزراعة. وعُقدت دورة تدريبية مماثلة لبلدان أوروبا الشرقية والبلدان التي تمر اقتصـــاداتها بمـــرحلة انتقالية[٤١]، حيث تم التركيز على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والصلة بين اتفاقات التكامل الإقليمي والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٣٦- وتم وضـــع أو تحديث ثلاث وحدات نموذجية تدريبية في مجال الدبلوماسية التجارية تتناول، على التوالي، التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، ومكافحة الإغراق، والتجارة في المنسوجات والملابس في بيئة ما بعد انتهاء الاتفاق المتعلق بالمنســـوجات والملابـــس. وأُعدت أيضاً نماذج ومواد تدريبية بشأن استخدام نظام الأفضليات المعمم، ومتطلبات قواعد المنشـــأ. كمـــا أُعدت مواد تدريبية أخرى مثل العروض الإيضاحية التي تستخدم برنامج باور بوينت وورقات المعلومات الأساسية ومواد التعلم عن بعد، وأُتيحت هذه المواد للمشاركين في الدورات التدريبية.

٣٧- وقد قامت الأمانة مؤخراً بوضع استراتيجية نموذجية أُدمجت فيها تقنيات التعلم عن بعد الجديدة ضمن الدورات التدريبية العادية، ذلك لأن هذا قد أصبح يشكل عنصراً هاماً من عناصر البيئة العالمية لبناء القدرات، وقد استُخدم عنصر التعلم عن بُعد كأداة شاملة في تنفيذ الحلقات الدراسية. وتم إدماج هذا العنصر في تدريب المفاوضين التجاريين وفي الدعم المقدم لأغراض بناء القدرات المؤسسية للبلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية. ونتيجة لذلك، تم إعداد دورة تدريبية إقليمـــية لصالح ثلاثة بلدان آسيوية[٤٢] وأربعة بلدان أفريقية[٤٣] وذلك للمسؤولين التجاريين المشاركين في المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في الخدمات. وقد استُكملت مرحلة التعلم عن بعد بعقد حلقة دراسية مباشرة قام فيها المشتركون بتبادل الخبرات.

٣٨- وقـــد عُقـــدت في إطـــار برنامج تسوية المنازعات عدة حلقات عمل وأُعدت عدة دورات تدريبية. وتم تنظيم حلقـــات عمل بشأن المواضيع التالية: مدخل إلى تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، غواتيمالا[٤٤]، وتسوية المـــنازعات في إطـــار مـــنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتدابير الدفاعية التجارية، ساو باولو[٤٥]، ومدخل إلى تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، ماناغوا[٤٦]. وتم إنجاز نحو ٤٠ وحدة نموذجية تدريبية بشأن المواضيع العامة في مجال تسوية المنازعات، وتسوية منازعات الاستثمار الدولية والمركز الدولي لتسوية المنازعات، وتسوية المنازعات في إطار القـــانون الـــتجاري الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتسوية المنازعات، في مجال الملكية الفكرية والمنظمة العالمية للملكية

الفكرية، والتحكيم التجاري الدولي، والنهج الإقليمية. وقد أُدرجت قرابة ٣٦ وحدة نموذجية تدريبية على موقع الأونكتاد المخصص للمشاريع على شبكة الإنترنت[٤٧] حيث يمكن لزوار الموقع تنزيل هذه المواد مجاناً.

٣٩- وصدر منشوران أحدهما بعنوان *تحويل الخسائر إلى مكاسب: الدول النامية الجزرية الصغيرة والتحرير التجاري المتعدد الأطراف في قطاع الزراعة* (تموز/يوليه ٢٠٠٣)[٤٨]. أما المنشور الثاني فهو بعنوان *قضايا المفاوضات التجارية في اتفاق كوتونو: اتفاق الزراعة والشراكة الاقتصادية* (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)[٤٩]. وقد أُعدت عدة دراسات تقنية بشأن التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، ويجري العمل على إعداد عدة دراسات أخرى، بما في ذلك دراسات وطنية بشأن قطاع المنسوجات والملابس في بوركينا فاسو، وتقييم لقطاع الخدمات في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٤٠- وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة، *نُشر استعراض التجارة والبيئة لعام ٢٠٠٣* الصادر عن الأونكتاد. وقد ركز الإصدار الأول على قضيتين تفاوضيتين في إطار جدول أعمال الدوحة الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية وهما: العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية المحددة المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتخفيض أو إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام السلع والخدمات البيئية[٥٠]. كما اضطلع الأونكتاد بقدر كبير من العمل بشأن القضايا الثلاث الأخرى ذات الصلة بالبيئة والمحددة كأولويات في برنامج عمل الدوحة[٥١]، بما في ذلك ما يلي:

- عُقدت في آسيا ست حلقات عمل وحلقات دراسية تدريبية بشأن المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق.

- فيما يخص بالأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، عُقدت في شباط/فبراير حلقة عمل مشتركة بين الأونكتاد وأمانة الكومنولث حول عناصر النظم الوطنية الفريدة لصون وحماية وتعزيز المعارف التقليدية، والابتكارات والممارسات والخيارات الخاصة بوضع إطار دولي في هذا الشأن. ونُشر كتاب بعنوان *حماية وتعزيز نظم المعارف التقليدية: التجارب الوطنية والأبعاد الدولية*[٥٢].

- وفيما يتعلق بمتطلبات وضع العلامات، تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل بشأن ترويج الصادرات من المنتجات الزراعية العضوية. وهذا يشمل العمل المتواصل الذي تضطلع بها فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية، المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، بالإضافة إلى مشاريع التعاون التقني[٥٣].

٤١- وتقدم الأمانة دعماً لمفاوضات الدوحة بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية[٥٤]. وقد شاركت، بناء على طلب من أعضاء منظمة التجارة العالمية، في أعمال المنظمة بصفة مراقب وقدمت تقارير عن أعمالها إلى الدورتين الاستثنائيتين للجنة التجارة والبيئة المعقودتين في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر. وبناء على دعوة من أمانة منظمة التجارة العالمية، قام الأونكتاد بإدارة مداولات حلقة عمل بشأن السلع البيئية عُقدت مباشرة بعد الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر. وقد أثارت المذكرة التي قدمها الأونكتاد إلى دورة تشرين الأول/أكتوبر قدراً كبيراً من الاهتمام وحظيت بتأييد من أعضاء منظمة التجارة العالمية وشجعت على تقديم طلبات للحصول على

مســـاعدة في إعداد المقترحات التفاوضية، وبخاصة في نمذجة القوائم الإيجابية للسلع البيئية، وتحديد الحواجز التعريفية وغير التعريفية المؤثرة في تجارة هذه السلع، واختيار الطرائق التفاوضية المناسبة. كما أن مشاركة الأونكتاد في المفاوضات بشأن الســـلع والخدمات البيئية قد استفادت من تحليلات السياسات العامة وأسهمت بدورها في هذه التحليلات بالإضافة إلى سلسلة من أنشطة التعاون التقني[٥٥]، وبخاصة الدراسات والحوارات على صعيد السياسة العامة في منطقة أمريكا الوسطى في إطـــار المشروع الممول من إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة المعنون *بناء القدرات لتحسين رسم السياسات العامة والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية*.

رابعاً – تجارة الخدمات

ينبغي أن يواصل الأونكتاد ما يقوم به من تحليل موجه نحو السياسات، وبناء التوافق في الآراء، وأنشطة بناء القـــدرات في مجال الخدمات بغية الإسهام في ضمان تحقيق مكاسب إنمائية للبلدان النامية من خلال التجارة الدولية والمفاوضـــات الـــتجارية في المجالات التالية: `١` تقييم التجارة في الخدمات؛ `٢` الدراسات المحددة القطاعات في المجـــالات والقطاعـــات ذات الأهمـــية بالنسبة للبلدان النامية، مع التأكيد بوجه خاص على البنى التحتية والخدمات الأساســـية؛ `٣` تحديـــد الفرص المتاحة للبلدان النامية في قطاعات الخدمات الجديدة والدينامية والمتاحة عن طريق الـــلجوء إلى المصادر الخارجية؛ `٤` تحليل النهج المتعلقة بالالتزامات الإضافية في إطار طريقة التوريد الرابعة بمقتضى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛ `٥` تحديد الفرص والقضايا المتعلقة بإدماج البلدان النامية بشكل مفيد في الترتيبات التجارية الإقليمية؛ `٦` مساعدة البلدان النامية، في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في تنفيذ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وبخاصة المادتان الرابعة والتاسعة عشرة؛ `٧` تعزيز العمل التحليلي المتعلق بالقضـــايا الجامعـــة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، مثل اللوائح التنظيمية المحلية، وقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛ `٨` تحليل الآثار الاقتصادية للتدابير الأمنية المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

٤٢- *الإجـــراء*: يهدف الأونكتاد، من خلال ما يضطلع به من عمل تحليلي وأنشطة بناء للقدرات ذات صلة بالتجارة في مجال الخدمات، إلى تحديد الفرص المتاحة للبلدان النامية في قطاعات الخدمات الجديدة والدينامية وطرائق التوريد، وإلى مساعدة هذه البلدان وتشجيعها على الاندماج على نحو مفيد في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال تنفيذ الاتفاق العـــام بشأن التجارة في الخدمات، وبخاصة المادتان الرابعة والتاسعة عشرة منه. وقد تم تناول جوانب قطاعات الخدمات هـــذه خلال الجلسة التفاعلية للأونكتاد الحادي عشر حول موضوع "خيارات السياسة العامة واستراتيجيات دعم القدرة التنافسية للبلدان النامية في أكثر قطاعات التجارة الدولية دينامية"، وفي مذكرة المعلومات الأساسية ذات الصلة التي أعدتها أمانة الأونكتاد[٥٦].

٤٣- وفي ســـياق العمـــل الجـــاري في مجال تقييم تجارة الخدمات، عُقد محفل دولي بشأن تقييم التجارة في الخدمات والمكاســـب الإنمائـــية، وذلك كنشاط موازٍ للأونكتاد الحادي عشر[٥٧]. وفي المناقشات التي جرت، شدد خبراء وطنيون ودوليون ومسؤولون حكوميون من البلدان النامية على ضرورة التوصل إلى فهم أفضل للسياسات التي من شأنها أن تزيد إلى أقصـــى حـــد من العوائد الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن تنمية اقتصاد الخدمات. وكنتيجة من نتائج هذا المحفل، اقتُرحت مجموعة من المعايير لتقييم التجارة في الخدمات من أجل تحسين تحديد التقدم المستهدف والمساعدة في إحرازه في معالجة الاحتياجات الإنمائية. وقد أعدت الأمانة مذكرة لهذا المحفل بعنوان "التجارة في الخدمات والمكاسب الإنمائية"[٥٨]. كما تم إعداد وعرض بعض الدراسات الوطنية.

٤٤- وقد أطلق الأونكتاد والبنك الدولي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة شراكة جديدة فيما بينها بشأن تقييم الآثار. ويتمثل الهدف الرئيسي لمبادرة التقييم هذه في سد الفجوة المعرفية وتمكين البلدان النامية من التوصل إلى تحديد أفضل لمصلحتها الوطنية في المضي قُدماً في عمليات الإصلاح والتحرير، والتحقق من الكيفية التي يمكن بها لقطاع الخدمات المتنامي أن يساعد في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة تخفيف وطأة الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، شُرع في بعض البلدان الأنديّة، بالاشتراك مع البنك الدولي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، في إجراء دراسات نموذجية محددة القطاعات تهدف إلى التوصل إلى فهم متبصر للقضايا ذات الصلة بتقييم تأثير التجارة في الخدمات.

٤٥- وكنتيجة من نتائج المشاورات الإقليمية/الوطنية، شُرع خلال السنة في إجراء عدد من الدراسات المحددة القطاعات، بما في ذلك في مجال السياحة (البرازيل، كينيا، إندونيسيا)، والخدمات المهنية (كولومبيا، إندونيسيا)، والبناء (البرازيل، إندونيسيا)، وخدمات التوزيع (ليتوانيا)، وخدمات الاتصال والخدمات المالية (كينيا).

٤٦- وأنجزت الأمانة دراسة بعنوان "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية: التجارة الدولية في خدمات النفط والغاز"[٥٩]. وبالنظر إلى ما ينطوي عليه قطاع الخدمات ضمن صناعة الطاقة من إمكانات لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، فإن البلدان النامية، وبخاصة البلدان المنتجة للطاقة والبلدان المصدرة للطاقة من بينها، تحتاج إلى استراتيجية لتعزيز قدرتها المحلية في هذا المجال، بما في ذلك المفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم مساعدة محددة بشأن قضايا خدمات الطاقة للبلدان الغنية بموارد الطاقة.

٤٧- وتم الاضطلاع بعمل تحليلي في مجال تدابير التحوط لحالات الطوارئ والإعانات وذلك من أجل تحديد المجالات والقضايا ذات الأهمية المحتملة بالنسبة للبلدان النامية ولإحراز تقدم في العمل الجاري فيما يتصل بوضع القواعد في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٤٨- وقدم الأونكتاد مساهمة موضوعية في النقاش الدولي الجاري حول المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فيما يتصل بطريقة التوريد الرابعة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الأونكتاد في العمل التعاوني فيما بين المنظمات الدولية التي يوجد مقرها في جنيف والتي هي أعضاء في فريق جنيف غير الرسمي المعني بالهجرة. وقد انعكست في المذكرة التي أعدتها الأمانة حول "الجوانب التجارية والإنمائية للخدمات المهنية والأطر التنظيمية"[٦٠]، بعض النهج المحددة إزاء تعزيز الالتزامات بخصوص طريقة التوريد الرابعة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. كما تتناول تلك المذكرة قضايا جامعة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، ومنها مثلاً اللوائح التنظيمية المحلية. ومن شأن وضع أطر تنظيمية محلية مناسبة وسياسات عامة نشطة، تشمل السياسة التجارية، أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية. ويمكن لطرح مبادرات إقليمية وقواعد وضوابط مواتية للتنمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف في مجال الاعتراف بالمؤهلات والالتزامات الهامة من الناحية التجارية فيما يتصل بتنقل المهنيين بصفة مؤقتة، أن يسهم مساهمة كبيرة في زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات المهنية وتنفيذ المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٤٩- وقد استجابت الأمانة، بما في ذلك في مجال تقديم الدراسات التقنية، للطلبات المقدمة من السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، وغير ذلك من المنظمات

الإقليمية، للمساعدة في جهودها الرامية إلى تحرير التجارة في الخدمات في سياق التكامل الاقتصادي والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأعدت أمانة الأونكتاد دراسة تحليلية تتناول قضايا التكامل الاقتصادي في مجال الخدمات[٦١].

٥٠- وقد واصل الأونكتاد تقديم المساعدة للبلدان النامية والتجمعات الإقليمية وغيرها من مجموعات البلدان التي لها مصالح واهتمامات مشتركة في المفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، كما واصل تقديم المساعدة إلى البلدان الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أشادت البلدان المتلقية للمساعدة بهذا العمل. وتم الاضطلاع بعمل في مجال بناء القدرات في عدد كبير من البلدان النامية، وذلك استجابة لما ورد من طلبات محددة للمساعدة، خصوصاً في سياق مرحلة المفاوضات المتعلقة بتقديم الطلبات والعروض. وقد استفادت البلدان النامية التي قدمت الطلبات والعروض الأولية من هذه المساعدة المقدمة من الأونكتاد.

خامساً - الأفضليات، والتجارة بين بلدان الجنوب، والاتفاقات التجارية الإقليمية والعالمية

ينبغي للأونكتاد أن يتعمق في أعماله المتعلقة بالأفضليات، والتجارة بين بلدان الجنوب (بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية)، والتفاعل بين الاتفاقات والعمليات التجارية الإقليمية والعالمية وتداعياتها وتأثيراتها التجارية والإنمائية.

٥١- *الإجراء*: عزز الأونكتاد أعماله المتعلقة بالأفضليات التجارية، والتجارة بين بلدان الجنوب، والتفاعل بين الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وقدم الأونكتاد مساعدة للبلدان النامية و/أو تجمعاتها الإقليمية من أجل: `١` زيادة الاستفادة من الفرص والأفضليات التجارية في إطار الترتيبات التفضيلية القائمة، مثل نظام الأفضليات المعمم، والنظام التجاري في إطار اتفاقات كوتونو، والترتيبات الثنائية الأخرى، وذلك من خلال زيادة فهمها والإلمام بها من قبل المسؤولين الحكوميين وأوساط الأعمال التجارية؛ `٢` تحسين فهم قواعد المنشأ التفضيلية وغير التفضيلية وصياغة قواعد المنشأ والتفاوض بشأنها، والمواءمة بين احتياجاتها الصناعية والإنمائية؛ و`٣` صياغة الاستراتيجيات التجارية استجابة للنظام التجاري الدولي المتطور.

٥٢- وتم القيام ببعثات استشارية وعُقدت حلقات عمل بشأن نظام الأفضليات المعمم، وقواعد المنشأ وغير ذلك من القوانين التجارية وذلك في كل من بيجين وهانوي وبانكوك ومدينة مكسيكو وبوينس آيرس. وكانت هذه المساعدة موجهة أساساً نحو تزويد الموظفين الحكوميين بالخبرة الفنية اللازمة لتذليل الصعوبات المواجهة في استخدام نظام الأفضليات المعمم واستيفاء متطلبات قواعد المنشأ. وقامت الأمانة بتنظيم عدة حلقات عمل إقليمية والمشاركة فيها، ومن حلقات العمل هذه: `١` حلقة عمل لطرح ومناقشة الأفكار بشأن المصالح التجارية للبلدان الآسيوية واحتياجاتها لبناء القدرات في سياق مؤتمر كانكون الوزاري وما بعده (بانكوك)؛ و`٢` ندوة حول العلاقات بين المتفاوضين في إطار اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين ومنظمة التجارة العالمية (ساو باولو). وتم إعداد، أو الشروع في إعداد، منشورات بشأن مخططات نظام الأفضليات المعمم للولايات المتحدة[٦٢]، وإستونيا[٦٣]، وتركيا[٦٤]، وقانون تحقيق النمو والفرص في أفريقيا[٦٥]، والأفضليات التجارية لصالح أقل البلدان نمواً[٦٦].

٥٣- وقامت الأمانة بمساعدة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في المفاوضات بشأن إنشاء منطقة للتجارة الحرة في السلع منذ عام ١٩٩٧، وهي تعمل على تقديم مساعدة مماثلة في وضع اتفاق بشأن التجارة في الخدمات[٦٧]. وتقدم الأمانة أيضاً المساعدة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في إطار جهود تبذل من أجل وضع "استراتيجية تجارية وإنمائية شاملة مشتركة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي"، وفي تقييم آثار اتفاقات الخدمات المعقودة مع الشركاء التجاريين الآخرين. كما تقدم الأمانة مساعدة للسوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا في تقييم الآثار المترتبة على تجارة الخدمات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق كوتونو.

٥٤- وقام الأونكتاد، خلال أسبوع ريو التجاري، بتنظيم "منتدى بشأن العمل المتعدد الأطراف والعمل الإقليمي: العلاقة الجديدة" وقدم مذكرة معلومات أساسية تحمل العنوان نفسه. وقد أوضح المنتدى، في جملة أمور أخرى، أنه من الأمور البالغة الأهمية ضمان أن تفضي الاتفاقات التجارية الإقليمية، بدرجة أكبر، إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عليها، مع تمكين البلدان النامية من أن تزيد إلى أقصى حد من مكاسبها التجارية على مختلف مستويات الاندماج. كما أوضح المنتدى أنه يمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في التعامل مع العلاقة بين العمل المتعدد الأطراف والعمل الإقليمي من خلال: (أ) تيسير عملية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بين الاتفاقات التجارية الإقليمية؛ (ب) تعزيز الربط الشبكي وتقاسم المعلومات فيما بين الاتفاقات التجارية الإقليمية؛ (ج) تيسير عملية بناء توافق الآراء والتعاون الدولي في معالجة البعد الإنمائي للاتفاقات التجارية الإقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (د) إجراء تقييم للآثار الإنمائية المترتبة على الاتفاقات التجارية الإقليمية؛ (هـ) تنشيط النظام الشامل للأفضليات التجارية وتحسينه.

٥٥- وفيما يتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية، وبمناسبة انعقاد الأونكتاد الحادي عشر، اتفقت البلدان النامية على الشروع في جولة ثالثة جديدة من المفاوضات. ويقوم الأونكتاد بتقديم الدعم التقني بشأن المفاوضات للجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية.

٥٦- وفي الأونكتاد الحادي عشر، بحث عدة رؤساء دول وحكومات ظاهرة *الجغرافيا الجديدة للتجارة* التي توفر فرصاً جديدة للتجارة بين بلدان الجنوب، وذلك على أساس مذكرة معلومات أساسية قدمتها أمانة الأونكتاد[٦٨]. ووجه الرؤساء النظر إلى الأمور التالية في جملة أمور أخرى: (أ) إن الجغرافيا الجديدة للتجارة لا تحقق مكاسب تجارية فحسب، بل إنها تعزز أيضاً التضامن والمساواة فيما بين البلدان؛ (ب) هناك إمكانات متزايدة للتعاون المفيد فيما بين البلدان النامية، على أساس القواعد المنصفة والتضامن، بما في ذلك المعاملة الخاصة للبلدان الأضعف من بينها؛ (ج) إن زيادة التجارة بين بلدان الجنوب هي مكمل للتجارة بين الشمال والجنوب وليست بديلاً عنها.

٥٧- وقد أجريت مناقشة على سبيل المتابعة في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية حول موضوع "متابعة الأونكتاد الحادي عشر: التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، على أساس مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة[٦٩]. وقد أوضح الموجز الذي أعده رئيس مجلس التجارة والتنمية[٧٠] للمداولات التي جرت أن الاتجاه نحو جغرافيا جديدة للتجارة يمثل ظاهرة تحظى بالترحيب وتبشر بجو من التفاؤل فيما يتعلق بأداء البلدان النامية في التجارة العالمية، ولكنه من الضروري توخي الحذر الواجب، إذ يبدو أن العديد من البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، واقل البلدان نمواً، والاقتصادات الجزرية، لا تسهم مساهمة كبيرة في هذا الاتجاه الإيجابي، بل إن البعض منها قد أخذ يفقد حصته في السوق.

٥٨- وقامت الأمانة بمساعدة مجموعة الـ ٧٧ والصين من خلال تقديم الخدمات الفنية لمنتدى رفيع المستوى بشأن التجارة والاستثمار[٧١]. وقد بحث هذا المنتدى المبادرات الرامية إلى توسيع التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب كمساهمة في قمة الجنوب التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ والتي سيقدم الأونكتاد الدعم الفني لها.

سادساً – التعاون مع المنظمات الأخرى

٥٩- *الإجراء*: إن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالات البحوث وبناء توافق الآراء وبناء القدرات والمساعدة التقنية تنفذ، كلما وحيثما كان ذلك مناسباً، بالتعاون مع منظمات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والاتحاد الأفريقي، وأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والبنك الدولي، وأمانة الكومنولث، وأمانات منظمات التكامل الإقليمية، والمنظمات السلعية. كما أقام الأونكتاد علاقات أوثق مع المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. وهذه تشمل شبكة العالم الثالث، ومركز الجنوب، ومنظمة أوكسفام، وجمعية وحدة وائتمان المستهلكين (الهند)، ومؤسسة القانون البيئي الدولي والتنمية، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والتحالف الدولي المعني بإصدار شهادات الاعتماد ووضع العلامات الاجتماعية والبيئية، ومكتب الكويكرز في الأمم لمتحدة، وشبكة الجنوب الأفريقي للبحوث التجارية، والاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية، وشبكة أمريكا اللاتينية للسياسات التجارية، ومنتدى الشرق الأوسط للبحوث الاقتصادية. وتستفيد برامج الأونكتاد في مجال بناء القدرات من الدعم المالي المقدم من البلدان والمؤسسات المانحة. وفي معظم الأنشطة الوطنية، هناك تعاون وثيق مع المؤسسات والمنظمات المحلية. وقد ثبت أن هذا التعاون بين الأونكتاد والبلدان النامية والمؤسسات الأخرى والمانحين يشكل وسيلة فعالة جداً في تبادل المعارف والخبرات وإقامة الشبكات لأغراض تقديم المساعدة في بناء القدرات التجارية وذات الصلة بالتجارة، وإجراء البحوث وتحليلات السياسة العامة وتيسير المداولات الحكومية الدولية.

٦٠- ويعقد الأونكتاد اجتماعات للفريق العامل المعني بالتجارة التابع للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والذي يضم الأونكتاد واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتسهم اجتماعات الفريق العامل في تعزيز التعاون فيما بين الوكالات الاقتصادية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة بغية تحقيق قدر أكبر من التآزر في توفير الدعم التجاري وذي الصلة بالتجارة. وقد اجتمع الفريق العامل وناقش جملة أمور منها الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر، والتحضير على نطاق منظومة الأمم المتحدة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الحواشي

(١) ترد في الفرع الثاني من التقرير مناقشة للإجراءات المتخذة في ما يتصل بالسلع الأساسية.

(٢) ريو دي جانيرو، ٧-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وللاطلاع على التفاصيل، انظر "التقرير المتعلق بأسبوع ريو المعني بالتجارة تمهيداً للأونكتاد الحادي عشر" (TD/L.395).

(٣) UNCTAD/ITCD/TAB/27.

(٤) TD/396.

(٥) منها مثلاً سلسلة دراسات البحوث الصادرة عن مركز بحوث التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية (CREDIT).

(٦) بعضها متاح على موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت.

(٧) نيكاراغوا وكوستاريكا والسلفادور وبيرو وبوليفيا.

(٨) المادتان ٤٠ و٤١.

(٩) كينيا وملاوي وناميبيا وجنوب أفريقيا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي.

(١٠) جنيف، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(١١) أسبوع ريو التجاري، ريو دي جانيرو ٧-٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(١٢) جنيف، ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(١٣) للاطـــلاع على مزيد من المعلومات، انظر المذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن "التجارة والبيئة والتنمية" (TD/B/COM.1/70)، وموقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت المخصص لقضايا التجارة (www.unctad.org/trade_env).

(١٤) أبيدجان، آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(١٥) أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(١٦) واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٧) لندن، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٨) ترد الأعمال الكاملة، بما في ذلك العروض، على موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت.

(١٩) يشكل جمع المعلومات وإدارتها ونشرها الأركان الثلاثة التي يلزم توفرها من أجل تحسين شفافية الأسواق.

(٢٠) UNCTAD/DITC/COM/2004/2.

(٢١) UNCTAD/DITC/COM/2004/3.

(٢٢) UNCTAD/DITC/COM/2004.

(٢٣) A/59/304.

(٢٤) UNCTAD/DITC/COM/2004/6.

(٢٥) تم إصدار قرص مدمج بذاكرة مقروءة فقط يشتمل على المداولات الكاملة وهو متاح للاستعمال.

(٢٦) فيجي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٢٧) www.unctad.org/commodities.

(٢٨) TD/B/COM.1/EM.24/2.

(٢٩) جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(٣٠) TD/B/COM.1/EM.24/3.

(٣١) انظر الجزء الثاني من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الحادية عشرة (TD/412).

(٣٢) توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٦٧.

(٣٣) TD/397.

(٣٤) ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(٣٥) TD/B/51/4.

(٣٦) TD/B/51/CRP.1.

(٣٧) TD/B/51/L.8.

(٣٨) A/59/305.

(٣٩) تظهر هذه على موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت المخصص للمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية (www.unctad.org/commdip) وموقعه المخصص لقضايا التجارة والبيئة والتنمية (www.unctad.org/trade_env).

(٤٠) موريشيوس، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٤١) براغ، تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٤٢) فييت نام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا.

(٤٣) بنن وغينيا ومالي وتوغو.

(٤٤) ١٨-٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بمشاركة ٢٢ مشاركاً من بلدان أمريكا اللاتينية.

(٤٥) ٢١-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بمشاركة ٣٣ مشاركاً "فعلياً" و٧٥ مشاركاً بالوسائل الإلكترونية (من خلال الموقع على شبكة الإنترنت) من الأرجنتين، وأماكن أخرى في البرازيل، والأردن وباكستان.

(٤٦) ١١-١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بمشاركة نحو ٥٠ مشاركاً من منطقة أمريكا الوسطى.

(٤٧) http://www.unctad.org/dispute.

(٤٨) وهو يحلل الكيفية التي يؤثر بها كون البلد "جزرياً صغيراً" في قدرة الدول النامية الجزرية الصغيرة على الاستفادة من التحرير الزراعي المتعدد الأطراف، ويحدد مجموعة من خيارات السياسة العامة التي من شأنها أن تمكّن الدول النامية الجزرية الصغيرة من الاستفادة من التحرير الزراعي الجاري.

(٤٩) وهو يوفر تحليلات، تستند إلى التجارب الإقليمية، للترتيبات التجارية البديلة في إطار اتفاق كوتونو، وبخاصة اتفاقات الشراكة الاقتصادية، ويركز على قضية تحرير التجارة الزراعية في إطار المفاوضات بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، آخذاً في الاعتبار علاقتها بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

(٥٠) الفقرة ٣١ من إعلان الدوحة الوزاري.

(٥١) الفقرة ٣٢ من إعلان الدوحة الوزاري.

(٥٢) UNCTAD/DITC/TED/10.

(٥٣) ترد معلومات مفصلة عن كل ما تقدم على موقع الأونكتاد www.unctad.org/trade_env.

(٥٤) الفقرة ٣١`٣` من إعلان الدوحة الوزاري.

(٥٥) إن الإصدار الأول لمنشور الأونكتاد المعنون *استعراض التجارة والبيئة*، والذي يتضمن مقالين عن السلع والخدمات البيئية، يشكل أحدث مثال على العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد.

(٥٦) TD/396.

(٥٧) ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٥٨) UNCTAD/DITC/TNCD/MISC/2004/1.

(٥٩) UNCTAD/DITC/TNCD/2004/4.

(٦٠) TD/B/COM.1/EM.25/2.

(٦١) UNCTAD/ITCD/TAB/28.

(٦٢) UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.58/Rev.1.

(٦٣) TD/B/GSP/ESTONIA/1.

(٦٤) TD/B/GSP/TURKEY/1.

(٦٥) UNCTAD/ITCD/TSB/2003/1.

(٦٦) UNCTAD/ITCD/TSB/2003/8.

(٦٧) طُلبت هذه المساعدة تحديداً من قبل وزراء التجارة في بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، وقد تم توفيرها من خلال مشاركة خبراء الأونكتاد في العملية التفاوضية (إلى جانب أمانة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي) وكذلك من خلال إعداد الورقات وغير ذلك من الأعمال التحليلية التي تشمل مجالات من بينها قواعد المنشأ، وإزالة التعريفات، وتقييم العروض، والتجارة في الخدمات.

(٦٨) TD/404.

(٦٩) TD/404 وTD/B/51/6.

(٧٠) TD/B/51/17.

(٧١) الدوحة، قطر، ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

- - - - -